بيان الكيد
الذي أبداه الدكتور بكر أبو زيد
فيما علّقه على عقيدة الإمام القيرواني
ابن أبي زيد

بقلم الدكتور
ماجد الدرويش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيّدنا رسول الله، وبعد:

في سنة ١٤١١هـ سنة ١٩٩٣م نشر مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب الشهباء، رسالة لطيفة تحت عنوان (العقيدة الإسلامية التي يُنشأ عليها الصغار) باعتناء شيخنا الإمام عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله- المتوفّى سنة ١٤١٧هـ . وهي في الأصل مقدّمة في العقيدة كتبها الإمام أبو محمّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفّى سنة ٣٧٦هـ رحمه الله في أول رسالته في الفقه الملكي، وكان الهدف تلقين العقيدة الإسلامية للصغار في زمنه. وقد ذكر شيخنا أبو زاهد - رحمه الله - أنّه اختار الاعتناء بها " لوجازتها، وفصاحة ألفاظها، وبُعدها عن الفلسفة التي أُدخلت على (العقيدة والتوحيد) بدافع الردّ على الفلاسفة وأشباههم ".

وفي آخر عام ١٤١٤ هـ نُشرت نفس العقيدة تحت عنوان (عقيدة السلف - مقدمة ابن أبي زيد القيرواني لكتاب الرسالة)، وقدّم لها الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد عن أبي زيد ورسالته وعَبَثِ بعض المعاصرين بها، ويقصد به شيخنا الإمام أبا زاهد رحمه الله حيث هدف إلى الطعن في شيخنا رحمه الله بدافع الحسد والغيرة، مع أنّ أبا زيد هذا معدود في طبقة تلاميذ شيخنا رحمه الله - من حيث السنّ لا العلم - وله أحوال مع أهل العلم يُغني عن ذكرها ما كتبه شيخ شيوخنا عبد الله بن الصديق الغماري - المتوفّى سنة ١٤١٣ هـ رحمه الله - بعنوان (أنا وبكر أبو زيد).

ولا أريد أن أُسهب في ذكر أحواله، ولكنني سأحاول بعون الله تعالى، العرض للنواحي التي ذكرها الشيخ بكر في ما قدّمه واعتبر فيه أنّ شيخنا رحمه الله قد حرّف وبدّل في عبارة الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله. مع التعليق أيضاً على بعض النواحي التي تدلّ على أنّ الشيخ أبا زيد يعتمد في النقل على الوسائط دون التحقّق وخاصة أنّه في كلّ ما ذكره في وريقاته هذه قد اعتمد فيه على كتاب (اجتماع الجيوش الإسلاميّة) للإمام ابن القيّم رحمه الله مع العلم أنّه كان من الممكن الرجوع إلى بعض المصادر التي أحال إليها

الإمام ابن القيّم للتأكد من صحّة قراءة الطابع لمخطوط (اجتماع الجيوش الإسلاميّة).

فأقول وبالله التوفيق :

الكلام على شروح الرسالة

قال الشيخ أبو زيد في (ص٩) عند الكلام على شروح الرسالة:

« وكان أول شروحها لتلميذه: أبي بكر محمد بن مَوْهب المقبري، المتوفّى سنة ٤٠٦ هـ، وقيل: بل أول شرح لها هو: للقاضي عبد الوهّاب بن نصر المالكي المتوفّى سنة ٤٢٢ هـ. ... وهذان الشرحان يلتقيان مع ابن أبي زيد - رحمه الله تعالى - على طريقة السلف كما يفيده نقل ابن القيّم عنهما في: "اجتماع الجيوش الإسلاميّة".

وأما جُلُّ الشروح المطبوعة، كشرح زرّوق، والعدوي، وابن ناجي، وابن غنيم، وغيرهم فهي على طريقة الخلف في شرح المقدّمة، والله المستعان. ولا يستنكر هذا، فإنّ المذهب ينتسب إليه طوائف مخالفون لصاحب المذهب في كثير من مسائل الاعتقاد، كما حصل في المنتسبين إلى الأئمّة الأربعة، ومن أمثلة ذلك كتاب "الفقه الأكبر" المنسوب إلى أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - فقد شرحه أبو منصور الماتريدي، وغيره فمشوا فيه على التأويل. والله المستعان. اهـ كلامه من (ص ٩ و ١٠).

فذكر في جملته هذه عدّة أمور تحتاج إلى وقفة عندها:

الأولى : تفريقه بين شرّاح الرسالة وتوزيعُهم على سلف وخلف.

الثانية : إثارته مشكلة بين السلف والخلف واعتباره ذلك من الخروج على جادة الصواب تلميحاً لا تصريحاً.

الثالثة : اعتباره أنّ التأويل ليس من مذاهب الأئمّة الأربعة وبالتالي ليس من مذهب السلف.

شراح الرسالة على مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري

أما بالنسبة للفقرة الأولى، فعند الرجوع إلى ترجمة القاضي عبد الوهّاب بن نصر المالكي في (الذخيرة في محاسن الجزيرة) لابن بسّام /٢٦٥/٤/:

«كان أبو محمّد في وقته بقيّة الناس، ولسانّ أصحاب القياس، وهو أحدُ من صرف وجوه المذهب المالكي، بين لسان الكناني، ونظر اليوناني، فقدّر أصوله وحرّر فصوله... »

فانظر إلى قوله (ولسان أصحاب القياس)، ومعلوم أن هذا اللقب كان يطلق على المتفقّهة لا على المحدّثين عادة، وإلى قوله (وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني، ونظر اليوناني) أي جمع بين فقه الإمام مالك ومنطق اليونان. وذلك فيما كتبه من أصول على مذهب المالكية. وهذا يعني أنّه كان على غير ما يشتهيه الدكتور بكر في الفروع، أمّا في الأصول فنجد أنّ الحافظ ابن عساكر قد ترجمه في كتابه (تبيين كذب المفتري / ص ٢٤٩-٢٥٠) في الطبقة الثالثة ممّن لقي أصحاب الإمام أبي الحسن الأشعري وأخذ العلم عنهم.

وأما القيرواي فيكفي في بيان انتسابه للأشعري ما نقله الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣٦٨/٣) من كلام الإمام القابسي- المالكي في ثناء القيرواني على الإمام أبي الحسن الأشعري فقال: " **وذكر- أي الحافظ القابسي - قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في جوابه لمن لامه في حب الأشعري: ما الأشعرى إلا رجل مشهورٌ بالرد على أهل البدع وعلى القدرية الجهمية متمسك بالسنن".**

فهذا يعني أنّهما – أي القيرواني وابن نصر المالكيان -كانا أشعريّ العقيدة، وبالتالي فهما ليسا على مفهوم الدكتور أبي زيد الذي يعتبر الاشاعرة من الخارجين عن أهل السنّة والجماعة، وهذا يدلّ على أنّ أبا زيد لا يتحقّق من نقول العلماء، وإنّما أسلم قياده لرجل واحد يقوده حيث يشاء، ثم يدّعي أنّه لا يُقلّد ولا يعتبر التقليد صحيحاً، فليت شعري مَنْ المقلّد مِن المحقّق ؟!!!..

إشكالية السلف والخلف

أما القضية الثانية وهي إثارته مشكلة بين السلف والخلف، فهذا تابع لمذهبه حيث يعتبر أنّ السلف هم العلماء الأفاضل المعتبرون من أهل الحديث، وليس كلُّهم.

وأمّا الخلف فهم أهل البدع العقائديّة من (إرجاء، وقدر، وتشيّع، وتأويل، وتفويض) / يُنظر ص ٢١ من رسالته / فأدرج التأويل والتفويض مع البدع العقائديّة، وهذا مذهب درج عليه كثير من أدعياء العلم الجدد، كما أدرج الاشاعرة والماتريدية بإطلاق في عداد الخارجين عن جماعة المسلمين. ولذلك لا بدّ من ذكر تعريفات كلمتي (سلف) و (خلَف) بفتح اللام، لنرى هل هذا الإشكال موجود حقيقةً أم أنّه لا وجود له إلاّ في مخيّلة الشيخ أبي زيد ومن على شاكلته.

تعريف السلف لغة واصطلاحاً

أما (السلف) في اللغة، فهو المتقدّم. قال تعالى: ﴿**فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلآخِرِينَ** ﴾. أي معتبراً متقدّماً.

وأمّا في الاصطلاح، فلكلّ قوم، أهلِ مذهبٍ، فيها تعريف: يقول العلاّمة الشيخ محمّد منير الدمشقي في كتابه (نموذج من الأعمال الخيريّة في إدارة المطبعة المنيرية/ص١٠-١١): « وفي اصطلاح العلماء عرّفه كلّ طائفة بحسب وجهته ومذهبه، فعلماء الحنيفة، قالوا: السلف في الشرع اسم لكلّ من يقلّد مذهبُه في الدين ويُتَّبَعْ أثره، كأبي حنيفة وأصحابه فإنّهم سلف لنا، والصحابة والتابعين، فإنّهم سلفهم، وقد يطلق السلف شاملاً للمجتهدين كلّهم. وفي كليات أبي البقاء: كل عمل صالح قدّمته، وكلّ من تقدّمك من آبائك وقرابتك فهو سلفٌ وفَرَطٌ لك، والسلَف من أبي حنيفة إلى محمّد بن الحسن إلى شمس الأئمّة الحلواني، والمتأخرّون من شمس الأئمّة الحلواني إلى حافظ الدين البخاري، والمتقدّمون في لساننا أبو حنيفة وتلامذته بلا واسطة، والمتأخرّون هم الذين بعده من المجتهدين في المذهب. اهـ - من الكليات -.

ومَنْ ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، يقول: السلف الإمام أحمد بن حنبل ومن تقدّمه من الصحابة والتابعين.

وعلماء الشافعيّة والمالكيّة وعلماء الكلام والفلسفة، يقولون: السلف ما كان قبل الأربعمئة، والخلف ما كان بعد الأربعمئة. اهـ / من النموذج.

وقد عرّف الحافظ الذهبي السلف بأنهم من كانوا على رأس الثلاثمئة. كما في مقدّمة (ميزان الاعتدال / ص٤).

تعريف الخلَف لغة واصطلاحاً

أمّا الخَلَفُ - بفتح اللام - لغةً: فهو ضدّ المتقدّم. فيُقال لمن خلَف آخر فسدّ مسدّه: خَلَف - بفتح اللام - أما الذي خلف بشر فيقال له - خلْف - بسكون اللام - قال تعالى : ﴿**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ** ﴾. أما الخلف -بفتح اللام- فلا يكون إلاّ من الأخيار. (يُنظر لسان العرب ومفردات القرآن للأصبهاني).

فهذا يعني أنّ إطلاق لقب الخَلَف - بفتح اللام - يعني أنّ من أُطلق عليهم قد ساروا على نهج من سبقهم ممّن أطلق عليهم لقب (السَلَف) فكيف يكون ذلك مذمّة عند الدكتور بكر؟ وهذا يعني أنّ أهل البدع الاعتقادية لا يندرجون تحت هاتين التسميتين بحال، أمّا السلف فلأنّ العلماء قيّدوه بقولهم (الصالح). ويقصدون به من اتّبع الصحابة بإحسان. فيخرج بذلك: الخوارج، والمعتزلة، والقدريّة، والجهميّة، ومرجئة البدعة، والرافضة، وغيرهم من أهل البدع الاعتقادية الذين وُجدوا قبل الثلاثمائة، ولكنهم لا يدخلون في عداد السلف، ولا في عداد الخلف - بفتح اللام -، لأنّهم خَلَفُوا بشر، فهم- خَلْفٌ - بسكون اللام.

ويدخل في عداد السَلَف والخَلَف - بفتح اللام - الأشاعرة والماتريدية، إذ الإمامان أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي هما من علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين. وهما من أهل الاتباع لا من أهل الابتداع، بدليل نسبة أتباعهم إلى أهل السنّة والجماعة. يقول العلاّمة محمّد بن أحمد السفاريني الحنبلي المتوفّى سنة ١١٨٨ هـ، في كتابه (لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة): "أهل السنّة والجماعات ثلاث فرق: الأثريّة وإمامهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، والأشعريّة وإمامهم أبو الحسن الأشعريّ رحمه الله، والماتريديّة وإمامهم أبو منصور الماتريدي. وأمّا فرق الضلالة فكثيرة جداً". اهـ .

الإمام الأشعري ناطق بلسان أهل السنة

ويقول الشيخ العلاّمة محمّد منير الدمشقي في كتابه آنف الذكر (ص ١٣٢) مبيّناً حال أهل السنّة قبيل انتقال الإمام أبي الحسن الأشعري إلى مذهب أهل السنّة والجماعة: « وأهل السنّة لم تكترث بالضعف الذي أحاق بها حتّى أصبحت أقليّة من الفرق الصغيرة ولم يؤيّدهم إلاّ القليل، وأبو الحسن الأشعريّ ما برح خصماً لهم - أي لأهل السنّة عندما كان معتزليّاً- حتّى إذا أراد الله أن يغيّر تلك الحال انقلب أمر أبي الحسن الأشعري فأصبح داعية للسنّة الغرّاء بعد أن كان داعية للاعتزال وأهل الأهواء». اهـ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أبا الحسن انتقل مباشرة من الاعتزال إلى مذهب أهل السنّة، دون التوسّط بمرحلة ثالثة هي الكلابيّة، وهو أمر يبدو أنّ شيخ الإسلام ابن تيميّة - رحمه الله - قد تفرّد بذكره، وتابعه عليه من جاء بعده. أمّا الذين ترجموا للإمام أبي الحسن قبل القرن السابع لم يذكروا إلاّ ما ذكره الشيخ محمّد منير الدمشقي.

ويقول الدمشقي أيضاً - وهو مستخلص من تبيين كذب المفتري- :« قام أبو الحسن الأشعري وشرع يُناضل الفرق المخالفة لأهل السنّة والجماعة، وحيث إنّه كان عارفاً بأساليبهم فكان يقهر مناظريه لأنّ الحقّ معه قد تأيّد بقوّة الحجّة العقليّة، فكان ذلك مدعاة لأهل السنّة كي يجمعوا شملهم ويوحّدوا صفوفهم، وأطلقوا عليه لقب الإمام لأنّهم بدأوا يشعرون بنجاح خطّته، حتّى رضوا بأن يقال لأهل السنّة والجماعة: أشعريّة - والكلام ما زال للشيخ محمّد منير رحمه الله - لا نزاع أنّ عقيدة أهل السنّة لم يأتِ بها أبو الحسن الأشعريّ ويبتكرها، وإنّما هي عبارة عن الاعتقاد الذي جاء به الإسلام، وهو سابق على ولادة الأشعريّ بعدّة قرون، وإنّما لمّا قام في زمن كان الفردَ المشارَ إليه في هذا العلم نُسب إليه، حتّى إنّ كلمة أشعريّ صارت عنواناً على أهل السنّة والجماعة منذ ذلك الحين». اهـ. من النموذج، وأُذَكِّر بأنّ هذا المعنى مأخوذ من (تبيين كذب المفتري).

هذا ما يقوله العلاّمة الشيخ محمّد منير الدمشقي تقريراً، وهو أحد أعلام السلفيّة، في أوائل القرن العشرين، وناشر كتب شيخ الإسلام ابن تيميّة وتلميذه ابن القيّم والشيخ محمّد ابن عبد الوهّاب، وابن سلّوم، من أعيان السلفيّة فلا أدري بعد ذلك من أين جاء الدكتور أبو زيد باجتهاده في أنّ الأشاعرة والماتريديّة ليستا من أهل السنّة. مع العلم أنّ العلاّمة

الدمشقي يقول في كتابه (ص ١٣٤): « وليس بين الأشاعرة والماتريديّة كبير خلاف ولذلك أصبحوا يطلقون على هاتين الفرقتين أهل السنّة والجماعة ».اهـ.

المتأولة والمذاهب الفقهية

أمّا القضيّة الثالثة التي أثارها وهي التصاق المتأوّلة بأصحاب المذاهب المتبوعة، وضرب مثلاً بالإمام أبي منصور الماتريدي في شرحه على (الفقه الأكبر)، الذي ثبتت نسبته إلى الإمام أبي حنيفة، بما لا يقبل الشك، ولكن يبدو أنّ الدكتور أحد اثنين، إمّا أنّه لا يريد أن يعترف بذلك، وإمّا أنّه لم يطّلع على ما كتبه المحققون، مع يقيني أنّ الدكتور لم يطّلع على شرح الإمام أبي منصور الماتريدي، ذلك لأنّه لو قرأه لوجد أنّه لم يخرج عن مذهب أهل الحديث في إثبات الصفات.

ومعلوم أنّ التأويل الذي ينفيه الدكتور يعتبره نفياً للصفات. ومع بطلان هذا التحليل، إلاّ أنّي أنقل نصوصاً من شرح الفقه الأكبر للإمام الماتريدي تثبت الصفات وتفوّض حقائقها إلى الله تعالى. وهو نفسه مذهب أهل الحديث، فيقول مثلاً في الصحيفة رقم (١١٤): « ومن قال: القرآن مخلوق، وأراد به الكلام اللفظي القائم بذات الله، كما هو مذهب الكراميّة، يكون كافراً لأنه نفى الصفة الأزليّة وجعل الباري تعالى محلاً للحوادث ».

وفي ص(١١٧)، يقول: « قال الإمام الأعظم: (وصفاته كلّها) ذاتيّة كانت أو فعليّة (بخلاف صفات المخلوقين) وذلك لأنّه تعالى (يعلم لا كعلمنا) لأنّ علمنا حادث لا يخلو عن معارضة الوهم وعلمه تعالى قديم » اهـ.

فنلاحظ أنّه يثبت الصفة وينفي أن تكون كصفة المخلوق. وكذلك سائر صفات الذات التي ذكرها من القدرة والرؤية والكلام...

ويقول ص (١٢٠-١٢١): " (فما ذكره الله في القرآن من ذ كر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف). أي أصلها معلوم ووصفها مجهول لنا، فلا يبطل الأصل المعلوم بسبب التشَابه والعجز عن درك الوصف، وروي عن أحمد بن حنبل (كذا) رحمه الله تعالى أن الكيفية مجهولة والبحث عنها بدعة (ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه) أي فى هذا القول (إبطال الصفة) التي دل على ثبوتها القرآن (وهو) أي إبطال الصفة (قول

أهل القدر والاعتزال). . . (ولكن يده صفته بلا كيف) وكذا وجهه ونفسه" – اهـ -.

فكل هذه النقول تنص على إثبات الصفات دون تأويل لها ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين فأين الخطأ في هذا؟ وهل يستطيع أحد أن يقول إن هذا ليس مذهب الأئمة الأربعة؟ اللهم إلاّ أن يكون مشبهاً !!..

السلف والتأويل

أما ز عمه أن التأويل ليس من مذاهب السلف، فهذا باطل يكذبه عدة أمور، منها:

أ- أن الشوكاني في إرشاد الفحول (ص ٢٩٦)، قال : "إن الناس اختلفوا في صفات الباري على ثلاثة مذاهب :

الأوّل : أنه لا مدخل للتأويل فيها بل يجري على ظاهرها ولا يؤول شيء منها **وهذا قول المشبّهة.**

الثاني : أنّ لها تأويلاً ، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل لقوله تعالى : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾. قال ابن برهان: وهذا قول السلف.

قال الشوكاني: وهذا هو الطريقة الواضحة والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل لما لا يعلم تأويله إلا الله...

الثالث : أنها مؤولة.

قال ابن برهان: والأول من هذه المذاهب باطل - وهو الذي اختاره الدكتور-، والآخران منقولان عن الصحابة - وهما اللذان ردهما الدكتور- ونُقل هذا المذهب الثالث عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة".اهـ.

ولذلك نجد أنّ إماماً حنبلياً حافظاً هو الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - يُقَرِّعُ على من حمل النصوص في الصفات على ظاهرها ونفى دخول التأويل عليها، فقال في دفع شبه التشبيه (ص ٢٧)/: « وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدوث، ولم يقنعوا بأن يقولوا: "صفة فعل" حتى قالوا: "صفة ذات"، ثم لمّا أثبتوا أنها

صفات، قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة، مثل: (يد) على نعمة وقدرة، ولا (مجيء وإتيان) على معنى برٍ ولطف، ولا (ساق) على شدّة. بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، فإن صُرِف حمل على المجاز، ثم يتحرّجون من التشبيه، ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السنة. وكلامهم صريح في التشبيه...».

فبعد هذا من هو متبع السلف ممن خرج عن نهجهم ؟!!. فالدكتور اختار مذهب المشبهة، وردّ مذهب الصحابة والتابعين، ثم أطلق على التشبيه مذهب أهل السنة والجماعة، وجعل مذاهب السنة والجماعة ضلالاً، فأي تخبط هذا الذي نقرؤه !!
فنفي التأويل بإطلاق مذهب المشبهة، وإثباته مع تفويض علمه إلى الله مذهب السلف، وكذلك تأويله، والذي هو تفسير السياق العام، وهذا لا يعني نفي الصفة، بل تُثْبَتُ الصفة ويؤوّل السياق بما لا يخرج عن استعمال العرب للغة.

وقد ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره الكثير من هذه التأويلات وبخاصة عند الصفات التي توهم التبعيض.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ** ﴾ ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما: أي علمه.

وعند قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ** ﴾، يقول : يعني يوم القيامة وما يكون فيه من الأهوال... ونقل قول ابن عباس أنّه يوم القيامة، يوم شدّة وكرب.

وعند قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ** ﴾ قال: إلا إياه.

فهذه أمثلة ذكرتها عند تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن أحب التوسع فليراجع التفسير، وبذلك نعلم مقدار التضليل الذي يمارسه بعض أدعياء اتباع السلف، ولا أدري أيّ سلف يقصدون، وكأن السلف مذهب فقهي محدّد، بينما عرّف العلماء مذهب السلف بأنّه: « ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان واتباعهم وأئمة الدين ممن شُهد له بالإمامة وعُرف عظم شأنه في الدين وتلقى الناسُ كلامهم خَلَفٌ عن سلف، دون من رُمِيَ ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضي، مثل: الخوارج،

والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والجهمية، والمعتزلة، والكراميه، ونحو هؤلاء ».اهـ. /من كتاب لوامع الأنوار/ص ٢٠/

ومعلوم عند صغار الطلبة قبل العلماء: أن الصحابة، والتابعين، والعلماء التابعين لهم، قد حصل بينهم من الخلاف ما هو مدون في الكتب، وهذا يعني أن مجموع أقوالهم كلها مندرجة تحت مذهب السلف. ومن ذلك التأويل، فإذا كان ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم فكيف يستنكف الأئمة الأربعة عنه؟ وهم لم يخرجوا عن مذاهب الصحابة، لا في الكوفة ولا في المدينة.

وهذا الإمام مالك يقول في حديث النزول: « يتنزّل أمره، فأما هو فدائم لا يزول ». ذكره الذهبي في السير (١٠٥/٨) ولم يجزم بردّه، مما يصحح نسبته إلى الإمام. ومعلوم نفور الذهبي من التأويل.
والخلاصة من كل ذلك أن الدكتور يموّه على الناس على طريقة ابن عبد السمرقندي الذي كان يضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلّم، ففي ترجمته من لسان الميزان (٥ / ٢٧١):
" محمد بن عبد بن عامر السمرقندي المتوفى في حدود الثلاثمائة وهو معروف بوضع الحديث . قال الخطيب، وطَوَّلَ ترجمته: روى عن يحيى بن يحيى وعصام بن يوسف وجماعة أحاديث باطلة ... قال الدارقطني: كان يكذب ويضع الحديث.
قال جعفر بن الحجاج الموصلي: قدم محمد بن عبد علينا الموصل، وحدثنا بأحاديث مناكير ، فاجتمع جماعة من الشيوخ وصرنا إليه لننكر عليه ، فإذا هو في حِلَقٍ من المحدثين والعامة، فلما بَصُرَ بنا من بعيد علم أننا جئنا لننكر عليه، فقال : حدثنا قتيبة ، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " القرآن كلام الله غير مخلوق " . فلم نجسر أن نقدم عليه خوفا من العامة ورجعنا".

وهو حديث موضوع بلا جدال، ولكن لو أنكر عليه العلماء لقال لمن حوله من (المُحَدِّثين والعامّة) المنصتة له: يقولون القرآن مخلوق، والقوم حديثو عهد بفتنة الإمام أحمد. لذلك خشي العلماء من سطوة (المحدثين والعامة) ورجعوا، فلم ينكروا عليه.

وهذا حال الدكتور وحال المدرسة التي ينتسب إليها .

تفنيد مزاعمه في حق شيخنا رحمه الله تعالى

والآن أبدأ بمناقشة الدكتور فيما افتراه على شيخنا الإمام العالم التقي النقي الورع أبي زاهد رحمه الله وبَلَّ بالرضوان ثراه :
قال الدكتور في (ص ١١) : "فرأيت هذا المعتني- يقصد به شيخنا- قد تناولها- أي المقدمة- بقلم غير قلم ابن أبي زيد، وبعقيدة تخالف عقيدته، فوظّف التحريف بما سوّلت له نفسُه في نصّ هذه العقيدة ومعناها ففتح فيها ثُلَما، وغشّاها من عقيدة التفويض والتحريف ما غشّى.." إلى ما ذكره من تخرّصات .

ولا أدري ما هي عقيدة شيخنا المخالفة لعقيدة ابن أبي زيد المالكي الأشعري بشهادة الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص١٢٢) وفى (مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد /٩٣١/٢/) ما يفيد ذلك.

كل هذا لأن شيخنا رحمه الله أنكر على أبن أبي زيد إيراده كلمة (بذاته)، مع العلم أنّه نقل كلاماً للحافظ الذهبي في ذلك. وهو الآتي: "قال الحافظ الذهبي في كتاب العلو (ص١٧٢) عند ذكر كلمة ابن أبي زيد في قوله (بذاته)، فليته تركها)".

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء (٦٠٦/١٩) في ترجمة الإمام ابن الزاغوني الحنبلي، وهو أحد ثلاثة أنكر عليهم ابن الجوزي، وكتب دفع شبه التشبيه للرد عليهم، قال الذهبي بعد أن ذكر قوله في قصيدة له:

عالٍ على العرش الرفيع بذاتِه سبحانه عن قول غاوٍ ملحد.

ما يلي: "وقد ذكرنا أن لفظة (بذاته) لا حاجة إليها وهي تُشْغِبُ النفوس وتركها أولى، والله أعلم".

فكان على الدكتور الإنكار على الحافظ الذهبي لا على شيخنا!!..

بل وقد ذكر الإمام ابن أبي زيد نفسُه مذهبه في الصفات في كتابه (الجامح في السنن والآداب والمغازي والتاريخ /ص١١٤/ حيث قال: "ونُصدق بما جاءنا عن الله عزّ وجل في كتابه، وما ثبت عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم من أخباره يوجب العمل بمحكمه ونُقر بنص مشكله ومتشابهه وبكل ما غاب عنا من حقيقة تفسيره إلى الله سبحانه. والله

يعلم تأويل المتشابه من كتابه، والراسخون في العلم يقولون: آمنا به كل من عند ربنا. وقال بعض الناس: إن الراسخين يعلمون مشكله ولكن الأول قول أهل المدينة وعليه يدل الكتاب.»اهـ.

وهذا الذي ذكره ابن أبي زيد هنا يوافق مذهب المؤولة ممّن يرجحون أن الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلاّ الله، وأنّها ممّا يفوّض علمه إلى الله تعالى. بدليل أنّ الذي رجحه في تفويض علم المتشابه إلى الله، هو الذي رجّحه غيره من الأئمّة، مثل الإمام أبي عبد الله القرطبي في تفسيره (٩/٤ وما بعدها)/ص(١٣)، والذي قال ما يأتي: [المسألة] السادسة- قوله:

﴿ **فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ** ﴾، فقال شيخنا أبو العباس -أحمد بن عمر القرطبي صاحب (المفهم)- رحمة الله عليه: متّبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن وإضلال العوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن، أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه، كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أنّ الباري تعالى جسم مجسّم وصورة مصوّرة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وإصبع، تعالى الله عن ذلك، أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صَبِيْغ حين أكثر على عمر فيه السؤال. فهذه أربعة أقسام:

الأول: لا شك في كفرهم...

الثاني: الصحيح القول بتكفيرهم..

الثالث: اختلفوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها. وقد عرف أن مذهب السلف ترك التعرّض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها، فيقولون أمروها كما جاءت. وذهب بعضهم إلى إبداء تأويلاتها وحملها على ما يصح حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعيين مجمل منها.

الرابع: الحكم فيه الأدب البليغ، كما فعله عمر بصبيغ.اهـ. باختصار. من (الجامع لأحكام القرآن /٤/١٤).

فإيراد هذه المسألة في هذا الموضع يعني أن الصفات من المتشابه. ولأن ترجيح ابن أبي زيد يلتقي مع ترجيح القرطبي، وهما مالكيان، يعني أن مذهبهما واحد.

فهذا يعني أن الإمام ابن أبي زيد مفوِّض معنى الصفات إلى الله سبحانه. وليس على

مذهب الدكتور - مذهب المشبهة - على ما قاله الشوكاني ونقله عن ابن برهان. كما أنّه يعتبر أن الصفات من المتشابه. وهو ما اعتبره الدكتور خروجاً عن منهج السلف. كما سيأتي.

أما الثُلم التي تكلم الدكتور عنها، وهي التفويض والتحريف. فهذا عجيب من رجل ينُسب إلى العلم أن يقول هذا الكلام. ولكنني أعذره، ذلك أن المخالفة في المذهب والهوى تصنع أكثر من ذلك. ورضي الله تعالى عن الإمام الشافعي القائل:

فعين الرضا عن كل عيب كليلة لكن عين الخط تبدى المساويا.

وقال غيره :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالناس أعداءٌ له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغياً إنّه لذميم .

فالعجب منه أن يعتبر التفويض الذي هو مذهب السلف، ضلالاً :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفتُه من الفهم السقيم.

وأنا أنقل مجموعة من أقوال أئمة أهل الحديث تثبت أن التفويض مذهب السلف:

قال سفيان بن عيينة: "كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه" (ذكره الإمام زين الدين الكرمي في أقاويل الثقات ص٦٢). ويقصد به السكوت عن تفسير معناه. وهذا هو التفويض.

ولذلك قال الحافظ ابن بطة العكبري في (الإبانة الصغرى) ص٢٣٩: "فكل هذه الأحاديث وما شاكلها، تمر كما جاءت، ولا تُعارَض ولا تُضرب لها الأمثال، ولا يواضع فيها القول، فقد رواها العلماء وتلقاها الأكابر منهم بالقبول وتركوا المسألة عن تفسيرها، ورأوا أن العلم بها ترك الكلام في معانيها". وهذا أيضاً هو التفويض.

وقال الإمام أحمد في قول النبي صلّى الله عليه وسلم: (إنّ الله ينزل إلى سماء الدنيا) و(إن الله يُرى يوم القيامة) وما أشبه هذه الأحاديث: "نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى، ولا نردّ منها شيئاً" (لمعة الاعتقاد) وقوله (ولا معنى) يعني التفويض.

وفي ترجمة القاضي أبي الخطاب الكلوذاني في السير (٣٤٩/١٩): نقل الذهبي هذين البيتين له:

قالوا : أتزعم أن على العرش استوى؟ قلت : الصواب كذلك خبّر سيدي

قالوا : فما معنى استواه أبِنْ لنا فأجبتهم : هذا سؤال المعتدي .اهـ.

والسؤال كان عن المعنى فاعتبره من الاعتداء على مذهب السلف .

ويقول الحافظ الذهبي في السير (٣٧٣/١٤):

« من أقرّ بذلك- أي بقوله تعالى ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ تصديقاً لكتاب الله ولأحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وآمن به مفوّضاً معناه إلى الله ورسوله ولم يخض في التأويل ولا عمق فهو المسلم المتبع».اهـ.

فهذه بعض النقول التي تثبت أن التفويض هو مذهب السلف، ويقصد فيه تفويض معنى الصفة إلى الله لا تفويض المعنى العام لسياق النص بما يقتضيه في اللغة.

والذين اعتبروا أن التفويض شرٌّ من التأويل وأنه ضلال، فلا أدري من أين جاءوا بهذا إلا أن يكون السبب غلوهم في إثبات الصفات على طريقة القاضي أبى يعلى الفراء- رحمه الله- القائل: ألزموني من الصفات ما شئتم، إلا اللحية والعورة، فإني ألتزمه.

مما دفع ابن التميمي الحنبلي على القول: "لقد خرىء أبو يعلى على الحنبلية خرية لا يغسلها البحر". ولذلك تبرأ ابن الجوزي وابن رجب، من أقوال القاضي وتلامذته.

قال الإمام ابن الجوزي في (دفع شبه التشبيه/ص٢٦ و٢٧): "وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد- البغدادي الوراق المتوفّى سنة ٤٠٣- وصاحبُه القاضي أبو يعلى- محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي المتوفّى سنة ٤٥٨- وابن الزاغواني- أبو الحسن علي بن عبيد الله المتوفّى سنة ٥٢٧- فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس...".اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في (بيان فضل علم السلف) ص٥٥ و٥٦: "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة -خصوصاً الإمام أحمد- ولا خوضاً في معانيها ولا ضرب مثل من الأمثال لها.

وإن كان بعض من كان قريباً من زمن أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل - ابن سليمان المشبّه- فلا يقتدى به في ذلك،".اهـ. وهو يقصد أولئك النفر بعينهم.

وأما اتهام الدكتور لشيخنا الإمام رحمه الله بالتحريف، فهذا ما سوف نسير معه خطوة خطوة:
فقد قال الدكتور: إنه رأى في إخراج شيخنا للنص تصرفات في ذات النص بالحذف والإبدال. (ص ١٣).

وهذا الكلام يُرد عليه إجمالاً وتفصيلاً، أما إجمالاً، فقد ذكر شيخنا رحمه الله في مقدمته /ص١٦/ ما يأتي: "وراعيت في خدمتها السهولة والوضوح، **وأضفتُ إليها كلمات للإيضاح فقط، وجملةً يسيرة متممة لها نبهت عليها**".اهـ.
فشيخنا رحمه الله لشدّة ورعه وصدقه وضبطه ذكر منهجه الذي اعتنى بالرسالة على أساسه، وكان من عادته رحمه الله أنه يزيد أثناء الكلام جملاً إيضاحية وبيانية يضعها ضمن حاصرتين - - للدلالة على أنها ليست من صلب النص، فصارت هذه الأمانة العلمية عند الدكتور أبي زيد خيانة، فهل نحن في الزمن الذي أخبر عنه سيدنا أنس أنّه بين يدي الساعة سنين خداعة يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن ويخوّن الأمين ؟!.

وأما تفصيلاً فنبدأ معه موضعاً موضعاً:
ذكر الدكتور أبو زيد في (ص١٥) أن شيخنا رحمه الله أقحم ستة ألفاظ في ستة مواضع من كلام ابن أبي زيد في مقدمته، منها ألفاظ (فرض، واجب، مطلوب) ثم قال: "وأمور الاعتقاد تجري على سياق واحد بأنها أصل الدين وقاعدته، والفرض والواجب لا فرق بينهما عند جمهور الفقهاء منهم مالك -رحمه الله تعالى- وابن أبي زيد مالكي المذهب. والتفريق بينهما من مفردات مذهب الحنفية".اهـ. ثم أخذ يشرح مرتبة الواجب عند الحنفية.
ولنرجع إلى هذه المواضع التي ذكرها لنرى ما الذي يتحصّل عندنا.

*__الموضع الأول (ص٢٤) :__ من نسخة شيخنا، يقول: (يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في حقيقة ذاته). وعند الدكتور (في مائيّه ذاته) أي ماهيّة ذاته، ومعلوم أن الماهية هي الحقيقة، فماهية الشيء حقيقته، ولكن الدكتور يحب الإغراب وهذا واضح من تصنعه في رصف الكلمات، إلا أنه لم يخطر على باله أن يكون ذلك من اختلاف النسخ.

*الموضع الثاني ص (٣٣) : عند شيخنا : (والإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره فرضٌ وركنٌ في الدين، وكل ذلك قد قدّره الله ربنا).
وعند الدكتور (ص ٥٧) (والإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكل ذلك قد قدّره الله ربنا). فكانت الزيادة بزعمه (فرضٌ وركنٌ في الدين).
يا لهذه الطامة الكبرى أن تدرج جملة بيانية بعد طول ابتداء لبيان مرتبة الإيمان بالقدر، هذا إذا سلمنا بأنها زيادة وليست من اختلاف النسخ.

*الموضع الثالث (ص ٣٨) : عند شيخنا رحمه الله: (والإيمان بحوض رسول الله صلّى الله عليه وسلم فرض تَرِدُهُ أمتُه).
وعند الدكتور(ص ٦٠): (والإيمان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم ترده أمته) . فتكون الزيادة كلمة (فرض) .

*الموضع الرابع (ص ٤١) : عند شيخنا : (والطاعة لأئمة المسلمين من وُلاة أمورهم وعلمائهم فريضة، واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم واجب، والاستغفار لهم مطلوب. وترك المراء والجدال في الدين وترك كل ما أحدثه المحدثون: واجب).
وعند الدكتور: (ص ٦١): (والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم والاستغفار لهم. وترك المراء والجدال في الدين وترك كل ما أحدثه المحدثون).
فتكون الزيادة في هذا الموضع ثلاث كلمات (فريضة، واجب، واجب).
هذه هي المواضع التي أطاشت برأس الدكتور حتى بدأ بعدها يكيل السباب والشتائم لشيخنا الوقور رحمه الله. ولو أمعنت النظر أيها القارئ الكريم ستجد أن الأمر لا يخرج عن حالين:
الأول: أن يكون هذا اختلاف نسخ وهو الذي أرجحه.
الثاني : أن يكون شيخنا قد أدرج في السياق الخبر الذي حُذِف من الجمل والذي يقتضيه مطلع النص (باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات). فهذا الواجب ذكره في موضعه. مع استبعادي ذلك كل الاستبعاد لأن شيخنا كان نوه بذلك كما فعل فى الصفحات (٤٠ و٤١) ولذلك أظن أنه اختلاف نسخ لا أكثر، والله أعلم.

ثم إن الدكتور جعل العقيدة كلها أصول لا فروع فيها، وهذا خلاف ما اجتمعت كلمة العلماء عليه، وخاصة أنه قد ثبت عن الصحابة أنهم اختلفوا في مسائل عقدية خبرية علمية، كما يجده القارئ في رسالة الألفة بين المسلمين للإمام ابن تيمية، فقد اختلفوا في رؤية النبي صلّى الله عليه وسلّم لربه في الإسراء والمعراج، واختلفوا في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وكلها أمور عقدية تدل على أن العقيدة فيها ما يمكن أن يُختلف فيه فهذا يعني أن فيها فروع. والعجب أنّه حمل (الفريضة، والواجب) في هذه المواضع على الاصطلاح الفقهي وهذا أمر لا ينقضي منه العجب.

و في ص (١٦) ذكر الدكتور أن شيخنا رحمه الله حذف نصاً من المقدّمة ينتظم جميع ما سيذكره ابن أبي زيد من أمور الاعتقاد، والآداب، والأحكام...وهذا النص هو: "وجُمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك ابن أنس (كذا) -رحمه الله- وطريقته مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين".اهـ.

ويلاحظ أن هذه الجملة تتعلق بعلم أصول الفقه، وهذا واضح إلا أن الدكتور أحب لها أن تشمل الاعتقاد والآداب والأحكام...

مع أن الأحكام محلها الفقه، والأصول تبحث في الأدلة.. على كل لنعط الدكتور ما يريد من المفاهيم ولكنه لم يوفق طبعاً كالعادة في الانتقاد، والسبب في ذلك أن شيخنا رحمه الله، ذكر في (ص ٢٠) (حاشية) قوله: "واقتصرت هنا على كلامه بشأن العقيدة وتعليمها للصغار في عصره، والكبار في عصرنا أيضاً". وهذا للدلالة على أنه حذف من النص ما لا علاقة له بالعقيدة، فأين التلاعب أيها الدكتور المنصف؟!!..

ثم وفي نفس الصفحة (١٦) اتهم الدكتور شيخنا بأنه غير في الكلام كما ذكر سابقاً حيث إنه ورد عنده في ص (٢٤) كلمة (حقيقة) بدل (ماهية) وأن شيخنا علق في الحاشية بقوله: "أي لا يعلم أحد حقيقة ذات الله تبارك وتعالى...".

ثم قال الدكتور من كَيسْه: فهذا ليس بياناً ملاقياً، فإن مرتبة التفكير تسبق مرتبة العلم، فنفي "التفكير" في ذات الله، أبلغ من نفي العلم فتأمل.اهـ.

والحقيقة لا أدري ماذا يريد هذا الدكتور، في أول الرسالة يشتم الأشاعرة والماتريدية، وهنا يقول بقول الماتريدي بأن التفكر سابق المعرفة، ثم يقول: إنّ نفي التفكير أبلغ من نفي العلم، وكأنه لا يعلم مقدار التلازم بينهما، وأننا عندما ننفي أحدهما ننفي الآخر من جهة.

لأن التفكر يحدث من نواحٍ ويمتنع من أخرى، فهو يحدث في آثار صفات الله، قال تعالى: ﴿ **فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ** ﴾.
ولكننا لا نستطيع أن ندرك حقيقة الذات الراحمة. ولقد صدق من قال: "حُبُّ التغليط يوقع في التخليط". ثم اعتبر أن هذا مكراً، من (هذا الحلبي) !!..
نعم (هذا الحلبي) من مدينة رُشِّحَتْ لتكون مكان المدينة المنورة، أليس خيراً له من أن يكون من نجد التي يخرج منها قرن الشيطان؟!!
أما اعتبارك هذا مكراً فهذا من حسدك وغلك وحقدك وغيظك ﴿ **وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ** ﴾. وقد أخرجه الله تعالى في ما ذكره في (ص١٧) حيث ذكر أن شيخنا رحمه الله نقل عن القرطبي في تفسيره (١/٧) فزاد، ونقص، ولفّق، وتصرّف بعبارات أخرى كما يُعلم بالمقابلة.

وعند المقابلة وجدنا أن جُلَّ ما فعله شيخنا أنه اختصر كلام الإمام القرطبي في هذه الآية الذي استغرق أربع صفحات وربع. فلو أنّ شيخنا ذكرها كلها هنا لاستغرقت عشر صفحات، ولكنه أراد أن ينقل الزُّبدة، والخلاصة، ويُهوّن على القارئ، فكانت هذه القشة التي قسمت ظهر البعير. وكذلك لو رجعنا إلى نقله عن زرّوق، الذي لا يرتضيه بكر أبو زيد لأشعريته، كما ذكر /ص٩/ عند الكلام على شروح الرسالة.
وفي (ص١٨) يعيب الدكتور على شيخنا أنه حول عقيدة السلف إلى عقيدة خَلفِيّةٍ، تحمل الإرجاء والتفويض والتأويل، وحمل نصوص الصفات على المتشَابه.

أما الكلام على التفويض والتأويل فقد سبق.

وأما قوله عن الإرجاء، فيقصد إرجاء الفقهاء والذي لا يعد بدعة، لأن الإرجاء البدعي هو قول القائل: (لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة)، أما الذي قصده الدكتور هنا أن شيخنا لم يدخل العمل في مسمى الإيمان كما تقوله الأثرية وجمهور أهل العلم.

وأنا حقيقة لن أدخل في تعريفات الإرجاء، والبدعي منه وغير البدعي بأنواعه، فيمكن مراجعة كتاب (الرفع والتكميل) للإمام اللكنوي في ذلك، ولكنني أسوق كلاماً لابن تيمية في التفسير الكبير (١/١٣٤-١٣٧) قال:

«وكانت هذه البدعة -أي الإرجاء- أخف البدع، فإنّ كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء والذين يضاف إليهم هذا القول: "مثل حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وغيرهما، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذّب من يعذّبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنّه لا بدّ في الإيمان أن يتكلّم بلسانه، وعلى أن الأعمال واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب، فكان النزاع في الأعمال، هل هي من الإيمان؟ وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته لفظي... فإنّ الذي حرمه هؤلاء - أي الفقهاء - غير الذي استحسنه وأمر به أولئك، ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال، وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك».اهـ. أرجو أن تكون استوعبت القضية يا دكتور.

أما قولك بأن شيخنا حمل نصوص الصفات على المتشابه، فإني لن أنشغل بذكر معنى المتشابه والمحكم، ولكني سأكتفي بذكر نصوص عن أئمة أهل الحديث تثبت أنّ الصفات من المتشَابه.

يقول الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في كتابه (الحجة في بيان ٢/٢٥٧):

« قال أهل السنة: الإيمان بقوله تعالى ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ واجب، والخوض فيه بالتأويل بدعة، قالوا - أي أهل السنة- : وهو من الآيات المتشابهات التي ذكرها الله تعالى في كتابه، وردّ علم تأويلها إلى نفسه ».اهـ.

فأهل السنة - يا دكتور- يقولون إن نصوص الصفات من المتشابه، أما أهل البدع فيقولون هي من المحكم. أليس هذا مفهوم المخالفة لما قاله أحد أئمة السنة؟!!..

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي في (ذم التأويل /ص٣٩/): «ويلزم من هذا أن يكون المتشابه هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه دون ما قيل فيه إنّه المجمل أو الذي يغمض علمه على غير العلماء والمحققين أو الحروف المقطعة. لأن بعض ذلك معلوم لبعض العلماء وبعضه قد تكلم ابن عباس وغيره في تأويله، فلم يجز أن يحمل عليه، والله أعلم».

فاقرأ وتأمّل أيها الدكتور. فأقل ما يدل عليه كلام الإمام ابن قدامة المقدسي أن المسألة فيها خلاف، فكيف قطعت بها؟!!.. ومن أين؟!!..

وكذلك اعتبر نصوص الصفات من المتشابه الإمام زينُ الدين الكرمي في كتاب أقاويل الثقات. وغيره من الحنابلة، وقد جمعت أقوالهم في كتابي (الصراع الفكري بين أهل الأثر وأهل النظر). وبذلك يُعرف من المتبع للسنة ومن الخارج عنها.

ولو أن الأمور تثبت بمجرد الدعاوى، لادّعى أُناسٌ دماءَ أناس وأموالهم. ولكن البينة على من ادعى. فهل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟!!.. مع التذكير أن الإمام ابن زيد يرى أن الصفات من المتشابه، كما سبق ذكره (ص ٦).

ثم كانت الطامّة الكبرى في نظرك أن شيخنا رحمه الله أنكر على الإمام ابن أبي زيد إيراد كلمة (بذاته) حيت اعتبرت أن هذه اللفظة وردت على لسان أهل السنة والجماعة ولم ينكرها منهم أحد، وبينت ذلك بنقلك نصّين من كتاب (اجتماع الجيوش الإسلامية) فيهما لفظ بذاته. ثم بسردك جُلّة من أسماء العلماء الذين وردت على ألسنتهم كلمة (بذاته). وكل ذلك اعتماداً على اجتماع الجيوش الإسلامية.

وفي هذا ما يأتي :

أولاً : أن الحافظ الذهبي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ليس من أهل السنة، لأنه أنكر على من أطلق كلمة (بذاته) كما ذكره شيخنا رحمه الله. ولكن كونه من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية فإنك وجدت له عذراً...

ثانياً : قولك: "فقال أبو منصور السجزي المتوفّى سنة ٤٤٤-رحمه الله تعالى-: وأئمتنا كالثوري، ومالك وابن عُيينَة، وحماد بن زيد، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته، وأن علمه بكل مكان".اهـ. وذلك اعتماداً على (اجتماع الجيوش الإسلامية) وهذا فيه أمور :

١)أن اسم الإمام هو أبو نصر السجزي، وهو عبيد الله بن سعيد ابن حاتم، صاحب كتاب (الإبانة الكبرى) الذي نقل عنه ابن القيم هذا النص. فلا أدري هل الخطأ من الدكتور أم من طابع كتاب الجيوش، لأني لا أظن أن الإمام ابن القيم يقع في هكذا خطأ فاحش.

٢)هذا النص بذاته نقله الحافظ الذهبي أثناء ترجمة أبى نصر في السير (٦٥٤/١٧) على الشكل الآتي: "وأئمتنا كسفيان ومالك والحمّادين، وابن عيينة، والفُضيل، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه فوق العرش، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا وأنه يغضب، ويرضى، ويتكلّم بما شاء".اهـ.

فأين كلمة (بذاته) . فمن يا ترى صاحب الكَيْس الذي يدس ما لا يعلم.

٣) إن أبا نصر وأبا إسماعيل الهروي ليسا من السلف، إذ الأول متوفّى سنة٤٤٤هـ والثاني بعده سنة ٤٨١هـ أي في القرن الخامس، فهذا ليس عصر السلف. ثم إن أبا إسماعيل الهروي مُنتقَد حتى من شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وترجمته في السير (٥٠٣/١٨). وقد ذكر الذهبي أنّه ألف كتاب (الفاروق)، وأن فيه (باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة بائناً من خلقه من الكتاب والسنة)، إلى أن قال -أي الهروي- : وفى أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش، وعلمه وقدرته واستماعه ونظره ورحمته في كل مكان".اهـ.

فأين كلمة (بذاته)؟!!.. مع العلم أن الذهبي قال عن كتاب الفاروق أنّه كدّره بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفرُ له بحُسن قصده.

فهل يا ترى اطلع الدكتور على هذه التراجم؟!! الله اعلم.

ثم إن الدكتور نفسه اعترف أنّ لفظة بذاته لم ترد في كتاب ولا سنة. فقد ذكر (ص٢٢) أن أهل السنة والجماعة يقتصرون في تأليفهم على ألفاظ ونصوص الوحيين الشريفين كما سلكه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في العقيدة الواسطية وغيرها. ثم ناقض نفسه بقوله: وقد يأتي بعضهم ببعض هذه الألفاظ مثل (بائن من خلقه)، (بذاته)، (غير مخلوق) لزيادة البيان.

فلماذا يحق لبعضهم أن يأتوا بألفاظ زائدة على نصوص الوحيين الشريفين لزيادة البيان، و لا يحق لغيرهم ذلك؟!!.. بل إنه استكثر زيادة البيان على كلام البشر فاستنكر

ذلك على الشيخ في زيادته بعض ألفاظ الإيضاح على كلام ابن أبي زيد، ولم يستنكره على من زاد به على القرآن والسنة. لماذا؟!!

أنا أقول لكم، إنّه الهوى والتعصب للمَذهب الذي يرى صاحبه فيه نفسه صاحب الحق المطلق ، وأن من خالفه فهو ضال. فينزل رأيه منزلة النص الشرعي، ويحَكّم فيه هواه. مع العلم أن ابن أبي زيد ذكر في مقدمة كتاب (الجامع): ص١٠٨: "وأنّ الله فوق سماواته على عرشه دون أرضه وأنه في كل مكان بعلمه". فلا توجد لفظة (بذاته).

وبعد هذين النقلين سرد الدكتور ستّة عشر اسماً ممن زعم أنهم (اعتماداً على اجتماع الجيوش الإسلامية) قالوا (بذاته) ولكنه لم يذكر النصوص التي أوردوا فيها هذه اللفظة، باستثناء ابن أبى زيد، واللافت للنظر أنه ذكر منُ جملتهم أساطين الأشعريّة من مثل أبي بكر الباقلاني، وابن فَوْرك، فضلاً عن الإمام أبي الحسن الأشعري. وفيهم القاضي عبد الوهاب بن نصر، والإمام القرطبي المفسّر. مع العلم أن الإمام الباقلاني مثلاً، يقول في كتابه (الإنصاف) ص٢٥ فيما يجب الإيمان به: "وأن الله جلّ ثناؤه مستوٍ على عرشه، ومستول على جميع خلقه كما قال تعالى: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ بغير مماسة وكيفية، ولا مجاورة، وأنه في السماء إله وفي الأرض إله كما أخبر".اهـ.

كما بسط المسألة في ص٤١ وما بعدها، ومما قاله: "فإن قيل: أليس قد قال: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾؟ قلنا: بلى، قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار، ولا مكان، لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عمّا كان."اهـ. فأين كلمة (بذاته)؟!!..

وكذلك ابن فورك، قال في كتابه (مشكل الحديث وبيانه) ص٣٨٩، في معرض الرد على الإمام الحافظ ابن خزيمة فيما كتبه في كتابه (التوحيد وإثبات صفات الرب)، فيقول ابن فورك: "ثم ذكر صاحب التصنيف-أي ابن خزيمة- باباً ترجمه باستوائه علىالعرش، وأوهم معنى التمكين والاستقرار وذلك منه خطأ، لأن استواءه على العرش سبحانه ليس على معنى التمكين والاستقرار، بل هو على معنى العلو بالقهر والتدبير وارتفاع الدرجة بالصفة على الوجه الذي يقتضي مباينة الخلق".اهـ.

وكذلك الإمام القرطبي في تفسيره (٢١٩/٧) في سورة الأعراف عند قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ** ﴾، الآية رقم ٥٤/ قال: "قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ** ﴾S هذه مسألة الاستواء، وللعلماء فيها كلام وإجراء، إلى أن قال: "ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة..". فكل هذه النقول عن الذين ذكرهم بأنهم قالوا (استوى بذاته) تدحض هذا الادعاء..

ثم أخذ يتكلم عن جملة (بائن من خلقه) ولفظ (حقيقة). و(في كل مكان بعلمه) و(غير مخلوق)، وكل هذه الأمور لا تعنينا في هذا الموضع.

ثم في حقيقته السادسة، غلبت عليه نزعته فأخذ يشرح الفرق بين إنكار الإمام الذهبي لكلمة (بذاته) وبين إنكار شيخنا لها، حيث قال: (فالذهبي - رحمه الله تعالى - جارٍ في الاعتقَاد على طريقة أهل السنة والجماعة، لا يشك في ذلك أحد، ولهذا كان كتابهُ (العلو للعلي الغفار) شجى في حلوق المبتدعة من المؤولة والمفوضة، والمعطلة، وغيرهم). مع أن كتاب العلو ثلثاه أخبار مقطوعة موقوفة على من بعد التابعين والأحاديث المسندة أو المرفوعة فيه قليلة من حيث العدد قليلة الجدوى من حيث الاستشهاد. لأجل ذلك "فاستنكاره-أي الذهبي رحمه الله- لإطلاق بعض هده الألفاظ لا يعني التأثير بأي وجه على سلامة معتقده في الإثبات بلا تشبيه وتكييف". كما قال الدكتور (ص ٣٧) ولكن استنكار شيخنا يعني (إنكار استواء الذات)؟!!..

نعم هكذا يقرر وحده ويُلزم ويأتي بعبارات يقِفُّ لها شعر البدن ثم يقول لك إنه ينزه الله تعالى. ثم يلزم شيخنا بأن قوله يؤول إلى ما فاهت به الجهمية والمعتزلة من قولهم: "إن الله في كل مكان بذاته" أي بهتان هذا وأي افتراء. وحتى إنه لا يترك تعليقة إلا ويُقوّلها ما ينم عن حقده. كما في (ص ٣٨) فشيخنا رحمه الله في نسخته (ص ٢٧) علق على قول ابن أبي زيد: (وهو في كل مكان بعلمه) فقال: "يعني أن علم الله-تعالى-محيط بكل مكان لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء". فقال :"فهذا كلام حق لكن تعليقه من خَلَفِيٍّ على هذا الموضع، له معنى لدى الأشعرية يعود بالإبطال على إثبات استواء الله على عرشه بذاته، وأنه في كل مكان بعلمه". وهكذا يلزم شيخنا رحمه الله بما لم يلتزمه ويقوله ما لم يقله. هذا الرجل حقيقة مهووس (باستواء الله على عرشه بذاته) ولو أن شيخنا علّق على

مقطع في نقض الوضوء فإنه سيتحول إلى هذا الموضع. ويأبى إلا أن يفتري على المسلمين فلذلك تجده في الصفحات (٤٠-ا ٤-٤٢) يحاول جاهداً الطعن في الأشعرية وفي التأويل وفي التفويض.

ثم وفي ص (٤٣) وما بعدها يبدأ يفرغ ما في جعبته من حقد ومن ألفاظ الشتائم والسباب ويزعم أن هذا من باب النقد العلمي غيرة على العلم... ويصدق فيه وفي أمثاله المثل السائر رمتني بدائها وانسلت.

وقد خيّب الله مسعاه وأظهر تناقضه وافتراءه. فهو يريد أن يغير حقائق التاريخ لتتوافق مع مشربه وهواه فصار ابن أبي زيد الاشعري-بنص ما ذكره ابن عساكر- سلفياً – على معنى أبي زيد-لأن بكر أبا زيد أعجبته كلمة (بذاته). وأن هذه المقدمة جارية على طريقة السلف، مع أن كل ما ذكر فيها هو محل إجماع لا خلاف عليه بين أحد من المسلمين باستثناء لفظ (بذاته) الذي تحدثنا عنه في مكانه. ثم بعد ذلك أخذ يغمزُ من قناة تلمذة شيخنا للإمام الكوثري هذا العملاق الذي قضّ مضجعهم وكشف عوارهم، ووالله كنت أنتقده سابقاً عندما أقرأ له تلك الألفاظ الشديدة أما وقد رأيت ما كتب هذا الدكتور فوالله لقد قصر الكوثري في أمثالهم.

وعلى كل الأحوال، لا أستطيع أن أجاريهم في تحريفهم للنصوص، فهم متخصصون في ذلك كما حدث مع الذي حقق رسالة الإمام أبي عثمان الصابوني في عقيدة السلف أهل الحديث، ومع محقق وصية الإمام أبي حنيفة. فالأول عمد إلى قول أبي عثمان الصابوني في مقدّمة عقيدته (فإني لما عزمت زيارة قبر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم)، فحذف كلمة القبر ووضع مكانها كلمة (مسجد). والثاني عمد إلى قول الإمام أبي حنيفة في وصيته (نقر بأن الله تعالى استوى على العرش من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه..) فحولها إلى (واستقرّ عليه).

وبعد، فهذه عجالة كتبتها تعقيباً على تعليقات الدكتور بكر أبو زيد رئيس المجمع الفقهي في المملكة العربية السعودية أراد من خلالها الطعن بشيخنا أبي زاهد رحمه الله، إلا أنّه صدق فيه كلام الإمام أبي زرعة الرازي، أن كل من تكلم في الجرح والتعديل على غير ديانة رجع الأمر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

وكتبه
ماجد الدرويش الطرابلسي الحنفي
عفا الله عن شيوخه وعن والديه
وعنه بمنّه وكرمه، آمين

طرابلس الشام فجر الرابع عشر من شعبان
سنة عشرين وأربعمئة وألف من الهجرة
النبوية الشريفة الموافق له
١٩٩٩/١١/٢٢م